العنوسة وتأخر سن الزواج مشاكل لا بد منها لحل المشاكل السكانية."

أ. محمد زيدان

جامعة سعد دحلب البليدة

– نظرة مغايرة –

العنوسة وتأخر سن الزواج مشاكل لا بد منها لحل المشاكل السكانية

الفهرس:

– المقدمة

– ما هي المشاكل السكانية؟

– متى ظهرت المشكلة السكانية؟ (نظرية الانتقال الديموغرافي)

– الحلول للمشكلة السكانية

– التدابير الموجهة نحو المرأة

– فارق السن بين الزوجين سبب آخر للعنوسة

– آثار العنوسة

– هل فعلا هناك حل؟

– بعض التوصيات

المقدمة:

الزواج وسيلة من وسائل العفاف والإحصان والعفة من أهدافه أنه سبب لبقاء النوع البشري والإنساني، وهو وسيلة إيجابية لتحقيق الأمومة والأبوة وصناعة الأجيال المتلاحقة لإقامة المجتمع.

والشاب (والشابة) مطالب بالزواج متى استطاع الباءة، فإذا تأخر عن الزواج سمي عازبا وكذلك الفتاة إذا تأخرت عن الزواج سميت عانسا. ويختلف البعض في تحديد السن الذي نبدأ منه التكلم عن العزوبية والعنوسة، ولا نود الخوض في هذا الجدل، إلا أننا نذكر أن في مجتمعنا الحالي نعتبر الفتاة عانسا إذا تعدت سن الثامن والعشرين أو الثلاثين ولم تتزوج بعد، بينما كان آباؤنا يعتبرون من تجاوزت سن الرابعة والعشرين دون زواج عانسا، أما الأجيال القادمة ونظرا للتأخر المستمر لسن الزواج، فسوف لا يعتبرونها عانسا إلا بعد الأربعين.

في هذه المداخلة، سنتطرق إلى أهم الأسباب المنتجة للعنوسة وقد قسمناها إلى قسمين: أسباب تفرضها المشكلة السكانية أو الديموغرافية التي تعيشها مجتمعاتها، وأسباب حسابية بحتة ناتجة عن الفروق الموجودة بين سن المرأة والرجل عند الزواج.

وحتى يتمكن القارئ من متابعة تحليلنا، ذكرنا بالمشكل السكاني وماذا يعنيه وشرحنا مراحل التحول السكاني الإجباري الذي نجتازه والذي كان من مسببات تأخر سن الزواج والعنوسة.

في مبحث منفرد شرحنا كيف يكون فارق السن سببا في العنوسة إذا لم يتبع بتعدد للزوجات وذلك بطريقة حسابية بسيطة يسهل فهمها.

وفي الأخير تطرقنا إلا الآثار التي تنجم عن العنوسة، الآثار الاجتماعية والثقافية. وفي بحثنا عن الحل رجعنا للمشكل السكاني لنتساءل هل فعلا هناك حل لمشكلة تأخر سن الزواج مادام المشكل السكاني قائما أم لا بد من إيجاد حل لهذا الأخير أولا.

اقتراحات وتوصيات لفهم المشكل ولإيجاد حلول له نذكرها في آخر المداخلة.

ما هي المشاكل السكانية؟

المشاكل السكانية التي تعاني منها البلدان المتخلفة اليوم لا تخفى على أحد، نمو سكاني مرتفع مرفوقا بفقر مدقع فنسبة كبيرة من السكان تفتقد المعيشة الإنسانية اللائقة وتكافح فقط من أجل البقاء. أعداد هائلة من العاطلين عن العمل وأفواج من النازحين من الريف إلى الحضر، هربا من بؤس المعيشة فيزدحمون بالمدن بلا عمل منتج ويعيشون في أحزمة الفقر على ضواحي المدن. كما يفتقر غالبية السكان إلى مأوى صحي، فمياه الشرب النقية هي أحيانا غير متوفرة وهذا ما يظهر عندما نلاحظ أن عدد المصابين بالعمى مرتفع نتيجة تلوث المياه ونقص الفيتامينات. ومن المشاكل السكانية أيضا في هذه البلدان، ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض متوسط عمر الإنسان الذي لا يزيد عن خمسين عاما في أحسن الأحوال.

وإذا نظرنا لحال المرأة في البلدان المتخلفة فسنجد أن نسبة مشاركتها في القوى العاملة ضئيلة جدا، ونسبة الأمية عند المرأة أكبر منها بين الرجال، وأن توقعات الحياة بالنسبة للمرأة أقل من نظيرها للرجل على خلاف الحال بالدول المتقدمة. كما أن مرض فقر الدم منتشر عند قرابة نصف نساء هذه البلدان المتخلفة.

أما إذا نظرنا إلى هذه البلدان من زاوية الطفولة فإننا نجد معظمها يعاني من سوء التغذية ومن الأمراض وقلة الرعاية الاجتماعية الصحية. فعدد كبير من هؤلاء الأطفال يموتون من الجوع وآخرون مجبرون على العمل في ظروف صعبة، وكل ذلك بسبب عدم العدالة في توزيع ثروات البلاد فنسبة قليلة من السكان تتمتع بالثروة القومية بينما الأغلبية تعيش في فقر مدقع وحرمان شديد.

أمام كل هذه المشاكل التي تزداد حدتها مع التزايد الهندسي* للسكان الذي يقابله تزايد غير متكافئ لثروات الطبيعة، كان لا بد من إيجاد حل للمشكلة السكانية أو للانفجار السكاني بطريقة أو بأخرى.

* نقصد بالتزايد الهندسي ما وصفه مالتوس في أواخر القرن التاسع عشر عن تزايد السكان الذي قال عنه بأنه ينمو وفق متوالية هندسية بينما الموارد الطبيعة تنمو وفق متوالية حسابية (مثال عن المتوالية الهندسية: 2، 4، 8، 16، 32، 64، 128، ... مثال عن المتوالية الحسابية: 2، 4، 6، 8، 10، 12، 14، ...).

متى ظهرت المشكلة السكانية؟ (نظرية الانتقال الديموغرافي)

معظم شعوب العالم عرفت أو تعرف تحولا سكانيا هاما لم تشهد مثله من قبل، ويعرف عند المختصين بالدراسات السكانية باسم الانتقال الديموغرافي. وتتلخص فكرة هذا الانتقال الديموغرافي في كون المجتمع السكاني يكون في البدء يعيش في مرحلة بدائية سمتها الأساسية وفيات مرتفعة وخصوبة (ولادات) مرتفعة لكنهما متقاربان في العدد مما يجعل عدد السكان ثابتا نوعا ما.

أول ما تحاول دول هذه الشعوب فعله هو محاربة الوفيات وذلك بتوفير الماء الصالح والنظافة والتلقيح للأطفال وتوفير الرعاية الصحية من أطباء ومستشفيات وغيرها من الأمور التي ستساهم في تقليص حدة الوفيات.

في هذه الأثناء تكون الولادات لا تزال مرتفعة وذلك لأنها تتطلب تغييرا في الذهنيات وفي الأفكار المسبقة وفي تقاليد الزواج والولادة المعروفة لدي الشعب، وهذه الأمور كلها تتطلب بدورها سنينا عديدا أو ربما أجيالا لتتغير.

خلال هذه السنين التي ما زالت فيها الولادات مرتفعة بينما نكون قد قلصنا كثيرا من حجم الوفيات، تظهر زيادة معتبرة في عدد السكان نتيجة الفرق بين المواليد والوفيات. هذا الفرق أو هذه الزيادة تتضاعف من سنة إلى أخرى. إنها المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديموغرافي، مرحلة التزايد السريع للسكان، مرحلة التشبيب*.

هنا يكون ناقوس الخطر، الخطر السكاني، قد دق. ومن هنا يبدأ التفكير في كيفية فرملة الولادات إن لم أقل محاربة الولادات بكل الطرق المسموحة لأن هذه المرحلة من مراحل التحول السكاني أو الانتقال الديموغرافي هي من أصعب المراحل ومن الأفضل لكل بلد يود العبور بأقل الخسائر أن يسرع في عبورها وهذا يعني إيجال حلول ووسائل ناجعة للتقليل من الولادات حتى تصبح متساوية نوعا ما مع الوفيات.

عندما تتغير تقاليد الإنجاب في المجتمع وتصبح الخصوبة في تراجع مستمر يكون المجتمع السكاني في المرحلة الثالثة من مراحل الانتقال الديموغرافي. أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي

* مرحلة التشبيب يكون فيها عدد صغار السن (الأطفال والشباب) كبيرة جدا. وقد كان يطلق على الجزائر في السبعينات من القرن العشرين بلد 75% شباب.

مرحلة عودة الاستقرار حيث يستقر عدد السكان بوفيات وخصوبة منخفضة وهذه المرحلة لم تصل إليها بعد إلا الدول المتقدمة.

الحلول للمشكلة السكانية:

رأينا سابقا، أنه عندما دق ناقوس الخطر كان لا بد من اتخاذ تدابير من شأنها فرملة المواليد وإنقاص الخصوبة. وسنطرح جملة من هذه التدابير في سياق نظري بحت دون التطرق إلى ما تم فعلا إنجازه من تدابير في هذه البلاد أو تلك.

لنضع أنفسنا مكان من يريد الحد من المواليد لنرى من زاويته. لا بد أولا أن ننطلق من أن المواليد هم نتاج زواج بين الرجل والمرأة. وأن هؤلاء الزوجين يكثرون الأبناء خوفا من موت أحدهم. وأن المرأة الأمية أكثر إنجابا من المتعلمة*.

من هذا المنطلق، يكون البرنامج الذي يحد من الولادات مشكلا من النقاط التالية:

أولا: محاربة وفيات الرضع والأطفال

فبتوفير كل الوسائل الطبية والوقائية وبتوفير التلقيح والتطعيم (المجاني) ضد عدد كبير من الأمراض المنتشرة لدى الأطفال تقل وفيات الرضع والأطفال وهنا يذهب الخوف من موت الابن وتذهب معه فكرة إنجاب الطفل البديل.

ثانيا: إبعاد الشاب عن الزواج

إن الشاب يريد العمل والمسكن فإذا تمكن منهما تزوج وأنجب أبناء يصبحون بدورهم شبابا في المستقبل يريدون العمل والمسكن، ثم إن تمكنوا من ذلك أنجبوا بدورهم شبابا أكثر وهكذا. فحتى تتوقف عجلة الإنجاب لا بد أن لا يمكّن هذا الشاب لا من العمل ولا من المسكن، فيبقى هو مشكلة بلا حلّ أحسن من أن نجد له حلاّ ثم يلد عدة مشاكل بلا حلّ.

ثالثا: المرأة

تمثل التدابير الموجهة نحو المرأة العنصر المهم والفعال في جملة التدابير المقترحة كحل للمشكلة السكانية. لأن المرأة هي المعنية بالخصوبة وهي المسئولة عن الإنجاب. وتتلخص هذه التدابير في: (إبعاد المرأة قدر ما يمكن عن الزواج، وإن تزوجت جعلها ترفض بتاتا فكرة تعدد الزوجات، وترفض الإنجاب، فإن أنجبت تباعد جدا بين الولادات، ...).

* هذه من نتائج دراسات وبحوث سكانية عديدة أجريت على الخصوبة في كثير من بلدان العالم حتى أصبحت تعتبر من الحقائق والمسلمات.

التدابير الموجهة نحو المرأة:

سنتطرق بقليل من الشرح والتفصيل للتدابير الموجهة نحو المرأة للحد من المواليد وهذا لحل المشكلة السكانية:

أولا – إبعادها قدر ما يمكن عن الزواج:

إبعاد المرأة عن الزواج يعني إبعادها عن الإنجاب، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل التعليم إجباري على الجميع – وخاصة الفتاة – فإذا ما تعلمت الفتاة حتى تصل إلى شهادة البكالوريا ثم تتخرج من الجامعة يكون قد ضاع لها ما يقارب ستة سنوات إنجاب.

الشابة المتخرجة من الجامعة لا تمكث في البيت بل لا بد من أن تخرج للبحث عن عمل، فإذا وجدته لا بد أن تستقر فيه حتى تشعر نفسها بأنها قادرة على كسب رزقها بنفسها وأنها ليست في حاجة إلى رجل يعولها – كما كانت أمها وجدتها من قبل – وفي هذه المرحلة تفقد الفتاة أيضا سنينا من الإنجاب وتعزف عن الزواج من كانت لتتزوج رغبت في الحماية والإنفاق.

وحتى بعد تحصل الشابة على وظيفة تليق بها ما زال اهتمامها بتحقيق ذاتها من خلال الوظيفة مستمر فقد أصبح من اهتماماتها الأولية الترقية والمسئولية وإنجاز المشاريع والأرباح بدلا عن تأسيس أسرة والمكوث بالبيت لتربية الأبناء كما كان شأن أسلافها.

والآن وهي في هذا المستوى الفكري والمركز الاجتماعي قل ما تقبل خطيبا أقل منها مستوى لأن فارس أحلامها قد طورته في مخيلتها مع تطورها حتى أصبح مفقودا.

ثانيا: رفض فكرة تعدد الزوجات

من التحولات الفكرية الجذرية التي شاهدتها نساؤنا هي فكرة الرفض التام لتعدد الزوجات حتى أصبح يرى على أنه خيانة للزوجة الأولى وانتقاص من حقها. هذا التعدد الذي كان قد يمكن بعض النساء من الزواج وبالتالي من الإنجاب.

ثالثا: رفض الإنجاب

وهذا يخص النساء العاملات في مرحلة العطاء والإنجازات التي لا يسمح فيها بالتعطل.

رابعا: تباعد بين الولادات

الاهتمام الكبير الذي مني به الطفل وظروف المرأة جعلها تباعد بين الولادات

النتيجة: امرأة إما **عانس** أو متأخرة في الزواج، والمتزوجة ليس لها سوى ابنين أو ثلاثة.

فارق السن بين الزوجين سبب آخر للعنوسة:

من بين أهم أسباب العنوسة هو فارق السن بين الزوجين، فكلما كبر هذا الفارق كثرت العزوبية عند المرأة. فحتى ولو تزوج* كل الرجال من أصغرهم إلى أكبرهم من أغناهم إلى أفقرهم لن تتمكن كل النساء من الزواج وستبقى مجموعة منهن في العنوسة وهذا بسبب فارق السن الموجود بين الزوجين. وسنشرح ذلك بالمثال النظري المبين في الهرم الموالي:

يمثل هذا الهرم مجتمعا في سن الزواج. حيث تمثل كل طبقة فئة عمرية من 5 سنوات. على اليسار نجد الذكور ويقابلهم على اليمين وفي نفس سنهم نفس العدد تقريبا من الإناث.

إذا افترضنا أن فارق السن عند الزواج هو خمس سنوات. هذا يعني أن كل فئة من الذكور تتزوج بالفئة الموالية من الإناث (ففئة 35-40 من الرجال تتزوج بفئة 30-35 من النساء...).

وإذا اعتبرنا أن كل الرجال بين سن 20 و50 متزوجون، سنجد من كل فئة عمرية من فئات النساء بين 15 و 45 سنة مجموعة من النساء عوانس. والشكل الموالي يبين ذلك حيث يشير اللون الأسود إلى الفئة من النساء التي لم تتمكن من الزواج.

تزيد نسبة النساء العوانس أو تنقص كلما زاد أو نقص فارق السن بين الزوجين.

إن الفرق الحقيقي في السن بين الزوجين في بلادنا في هذه الأيام يفوق القيمة السابقة أي

* نفترض هنا عدم وجود تعدد الزوجات لأن هذا التعدد يمكّن النساء – التي كنّ سيمكثن عوانس نتيجة فارق السن بين الزوجين – من الزواج.

خمس سنوات بكثير، وما زاد الطينة بلة هو أن هذا الفرق في السن يزداد بمرور السنوات فتزداد معه حدة العنوسة وترادياتها.

آثار العنوسة:

إن العنوسة تخلف آثار اجتماعية وخلقية عديدة أغلبها سلبية تنخر في جذع المجتمع فتصيبه بالوهن والمرض والانحلال. وفي ما يلي بعضا هذه الآثار:

أ – الانحلال الخلقي: لا نتهم الأعزب والعانس بالانحلال الخلقي ولكن نقول بأن العزوبية والعنوسة من أسباب هذا الانحلال، فالشاب والشابة الغير محصنين بالزواج قد يندفع بعضهم للرذيلة لإشباع رغباته ما لم يكونوا محصنين بالوازع الديني الذي يدفعهم للتعفف.

ب – ضعف الروابط الأسرية: الطفل محبوب لدى أبويه بالفطرة، ومن الفطرة كذلك أن يتزوج الشاب والبنت في سن معينة فتضاف إلى المحبة شوق الوالدين لأبنائهم الذين غادروا العش ولم يشبعوا منهم بعد. لكن إذا تأخر أحدهم كثيرا عن الزواج فقد تتحول المحبة لدى الوالدين إلى قلق وضغوطات وربما إلى شكوك خاصة إذا كان ابنهم لا يساهم في مصروف البيت وهما ذو حاجة وغير ميسوري الحال. وحتى البنت العانس قد ترد اللوم على المجتمع بما فيه أهلها على عدم زواجها كالأخريات. فإذا ضعفت المحبة بين أفراد الأسرة ضعفت روابطها ثم قد تخرب هذه الأسرة أو تمزق أو تزول في أسوء الحالات.

ج – حرمان الطفل من تنشئة سليمة: مما هو معروف أن التنشئة السليمة للطفل هي تلك التي يتشبع فيها بالمحبة وباللعب في السبع سنوات الأولى من حياته، وبالعلم والمعرفة في السبع الموالية، ثم يتعلم بمصاحبة أبيه في السبع الموالية. لكن إذا تأخر سن الزواج حتى أصبح بعض الرجال يتزوجون في الأربعين من عمرهم والنساء فوق الثلاثين، فإذا بلغ ابنهم الخامسة عشرة كيف يصاحب أباه الذي بلغ الخامسة والخمسين أو تجاوزها. وكيف لفتات في الخامسة عشر أن تصاحب أمها في الخامسة والأربعين أو الخمسين. وماذا عن الابن الثاني ثم ماذا عن الابن الثالث.؟ فحتى لا يحرم الطفل من حقوقه في اللعب والتعلم والمصاحبة لا بد أن يكون والداه ما زالا قادرين على العطاء، يعني لا بد لهما من الزواج باكرا.

د – فقدان الطموح: الآباء يطمحون دائما إلى تحسين وضع الأسرة فيجدون في العمل وفي اغتنام الفرص لتحسين وضعهم الاجتماعي. أما الأعزب الذي ليس له أسرة يعولها وبالتالي ليست له هموم تدفعه، قد يرضى بما هو عليه ومهما جدّ في العمل لن يجدّ كرب أسرة.

هـ – الشعور بالنقص وبالإحراج: وهذا الشعور يكون أكثر عند العانس، فالمجتمع يناديها بالبايرة ويوجه لها أصبع الاتهام "لماذا لم تتزوج؟ ماذا يعيبها؟ ...؟" وحتى تتجنب المرأة العانس هذا الإحراج قد تقبل في الأخير بأي رجل !

هل فعلا هناك حل؟ 8

إذا نظرنا إلى أسباب مشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج خاصة لدى الإناث، نرى أنها – كما أسلفنا إما نتاج مخطط للقضاء على زيادة السكان وللحد من الولادات وإما نتاج فارق السن بين الزوجين. وفي كلتا الحالتين لا يبدو أن الحل في القريب العاجل، فبلداننا ما زالت تحاول فرملة الولادات وإنزال الخصوبة إلى مستويات دنيا متقاربة مع الوفيات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فارق السن بين الزوجين يتطلب فترة طويلة من الزمن لتقليصه لأن ذلك يتطلب تغيرا في الذهنيات وفي رغبات الشباب.

إذا كانت مداخيل بلادنا كبيرة قد تتحول بعض الأموال إلى مساعدات للشباب من أجل توظيفهم أو إيجاد سكنات لهم وبالتالي إلى تزويجهم. لكن ما لم نصل إلى مرحلة الاستقرار الديموغرافي تكون هذه المساعدات ظرفية وسياسية وليس هدفا استراتيجيا. لأنه لا يعقل أن يكون لبلد ما هدفان استراتيجيان متضادان: فرملة الولادات للوصول إلى مستوياتها الدنيا وتشجيع الزواج.

بعض التوصيات:

ماذا علينا فعله كمهتمين بهذا المشكل وكمسئولين وكشباب وشابات يهمنا الأمر أكثر من غيرنا؟ في هذه النقطة نطرح بعض التوصيات قد تساعد في حل المعضلة.

أ – لا بد من تنمية مستدامة وتقوية للاقتصاد الوطني من أجل خلق مناصب شغل دائمة: وهذا حتى يتمكن الشباب من الشغل ومن الاستقرار ومن إنشاء أسرهم وتنشئة أبنائهم.

ب – حث الشباب على التبكير بالزواج متى استطاعوا إلى ذلك سبيلا. مصداقا لقول النبي ﷺ : ﴿يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم...﴾

ج – دعوة الرجال بالزواج من النساء في سن يقارب سنهم: وهذا من أجل التقليل من آثار فارق السن بين الزوجين. وهذه من مهام الأسرة والمدرسة والإعلام والمسجد.

د – دعوة الرجال الميسورين إلى تعدد الزوجات وهذا البند بالذات لا بد وأن تنادي به الجمعيات المنادية والمطالبة بحقوق المرأة لأن به تتحصل المرأة على أحد حقوقها ألا وهو الزواج.

هـ – دعوة الشباب والشابات الذين لم يتمكنوا من الزواج بعد إلى التعفف، ولا يتم ذلك إلا بتربية دينية وخلقية منذ الصغر تسهر عليها الأسرة والمدرسة والإعلام والمسجد.

انتهت المداخلة

طلب ورجاء:

أرجوا منكم، سيدي الفاضل رئيس اللجنة المنظمة للملتقى، أن تخبروني بالمواعيد التي يجب عليّ الالتزام بها وبالوسائل التقنية التي يمكن استعمالها في المداخلة (data show مثلا)

وشكرا